اقتراحات لتخصيص المحطات الحكومية لبيع البنزين والمازوت بسعر التكلفة

الحكومة: لتحسين الكهرباء وإيصال المشتقات النفطية وتقليل مدة استلام الغاز

هناء غانم

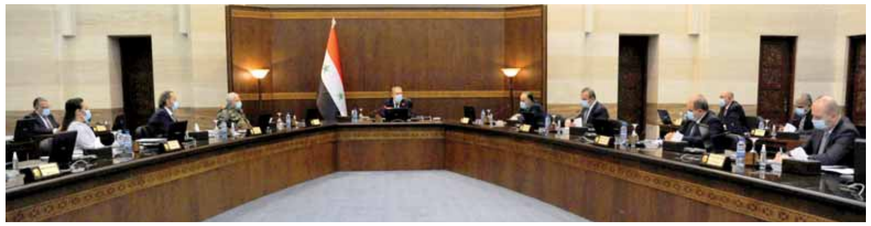

بحث مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس مواضيع تتعلق بمتابعة تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية في المحافظات وتحسين واقع قطاع الكهرباء والمشتقات النفطية وزيادة التوريدات منها وتقليل المدة الزمنية لاستلام أسطوانات الغاز المنزلي وضبط الأسواق والأسعار والاستمرار بدعم الفلاحين والعملية الزراعية.

وأكد المجلس مواصلة اتخاذ ما يلزم لتحسين الواقع الخدمي والمعيشي وتذليل أي عقبات أمام تنفيذ الخطط التنموية لكل محافظة، وطلب من اللجان الوزارية المعنية متابعة تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية بالمحافظات على أرض الواقع ومعالجة المعوقات لوضع المشروعات قيد الإنجاز في الخدمة ضمن المدد الزمنية المحددة، كما طلب من الوزارات متابعة المشاريع في موازنة العام القادم واتخاذ إجراءات التعاقد للبدء بالتنفيذ مع بداية العام.

وشدد المجلس على مضاعفة الجهود الصويعية والمطاحن المتضررة لزيادة الطاقة الإنتاجية وتخزين أكبر كمية من الحبوب ومن وزارة الزراعة التوسع بإنتاج الذرة السكعية والمزارع البحرية العائمة وزيادة زراعة الإصبعيات بالبحيرات والسدود والشواطئ البحرية بما يزيد الإنتاج والكميات المطروحة في الأسواق بأسعار مناسبة.

وأوضح عرنوس أن الحكومة تواصل تقديم الدعم للفلاحين والمزارعين بما فيه الأسمدة والبذار والمازوت المخصص للزراعة لإنجاح الموسم الزراعي الشتوي واستثمار أكبر مساحة ممكنة للزراعة، مؤكداً في الوقت نفسه ضرورة استلام كل كميات الأقطان من المزارعين لاستخدامها في تأمين متطلبات الصناعات النسيجية.

إلى ذلك طلب المجلس من وزارة التجارة الداخلية إعداد خطة متكاملة لصيانة الإسراع بإنجاز تأهيل وصيانة محطات توليد الكهرباء المتعاقد عليها ووضعها في الخدمة بما ينعكس إيجاباً على الطاقة المولدة مع التركيز على استكمال تنفيذ إعادة تأهيل محطة حلب الحرارية وإنجاز محطة الرستن باللاذقية بالتوازي مع متابعة تنفيذ عقود الطاقات المتجددة.

مدير عام مؤسسة الحبوب عبد اللطيف الأمين بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن توجيه الحكومة بإعادة تأهيل صومعة تل بلاط في حلب يعتبر مهماً وضرورياً خاصة أن حلب لا يوجد فيها أي صومعة وجميعها تم تدميرها.

وبيّن أنه تم التوجيه لتجهيز صومعة تل بلاط في حلب للعام القادم بهدف تخزين الأقماح وتوفير استيراد أكياس الخيش، موضحاً أنه تم إعداد الدراسة اللازمة لذلك، وقال: نحن بصدد دراسة استدراج العروض المقدمة لأخذ العرض الأفضل من الناحية الفنية والمالية.

وبين أن التكلفة الإجمالية لتأهيل الصومعة تصل تقريباً إلى ١٠ مليارات ليرة سورية بطاقة تخزينية تصل إلى ١٠٠ ألف طن

الأمر الذي يوفر الكثير من المبالغ المالية لأنها تخزن القمح «دوغما» في الصومعة والأمر الأهم أن هذه الصومعة تحافظ على القمح الذي كان يخزن بالعراء من العوامل الجوية كما تسهل شراء القمح من الفلاح.

وبالعودة لاجتماع الحكومة أكد المجلس على وزارة الصناعة زيادة الطاقة الإنتاجية في وحدات إنتاج المياه والكميات المخزنة لمنع أي احتكار وتلافي أي نقص بالمياه المعبأة ووافق على تعزيز دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتفعيل فروعها في الوزارات والجهات العامة وتوسيع دورها في تأمين احتياجات العاملين بأقل التكاليف وبكميات كافية.

واطلع المجلس من وزير النفط على واقع المشتقات النفطية والمحطات العائدة للجهات العامة والاتحادات والنقابات والمستثمرة من القطاع الخاص ومقترحات تخصيصها لبيع مادتي البنزين والمازوت بسعر التكلفة وتم التأكيد على بذل أقصى الجهود لزيادة التوريدات من المشتقات النفطية بشكل متواتر والاستمرار بعمليات الحفر والاستكشاف.

كما استمع المجلس إلى عرض قدمه وزير الإدارة المحلية والبيئة حول واقع مراكز الإيواء والدعم المقدم لها وسبل إعادة المواطنين إلى أماكن سكنهم بعد توفير الخدمات اللازمة وعوامل الاستقرار المطلوبة.

ووافق المجلس على استكمال تنفيذ مشروع سد برادون في محافظة اللاذقية وتنفيذ مشروع تأهيل وإكساء طريق بيت الوادي في دريكيش بطرطوس وإعادة تأهيل صومعة تل بلاط في حلب.

٨٤ مليار ليرة إيرادات معبر نصيب منذ بداية العام

١٠٠ شاحنة أردنية تدخل يومياً إلى سورية معظمها محملة بالبطاريات

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في معبر نصيب الحدودي مع الأردن في تصريح لـ«الوطن» عن تحقيق إيرادات بـ٨٤ مليار ليرة منذ بداية العام الجاري، تشتمل على الرسوم الجمركية للبضائع التي تمر عبر نصيب والغرامات المالية لتسوية المخالفات والقضايا التي يتم تنظيمها منها ما يعود لضبط مخالفات عبر الكشف الحسي ومنها مخالفات تعود لحالات تلاعب ببعض المرفقات والبيانات القادمة مع البضائع الواردة يتم ضبطها عبر عمليات التدقيق في هذه البيانات والتأكد من سلامتها.

وبيّن أن حركة الشحن تسجل تحسناً مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي مقدراً عدد الشاحنات التي تعبر منفذ نصيب الحدودي مع الأردن بحدود ٢٠٠ شاحنة يومياً في الاتجاهين (مغادرة ودخول) حيث يغلب على البضاعة المغادرة الخضار والفواكه وعدد من الصناعات منها البلاستيكية في حين تتركز معظم حمولات الشاحنات القادمة من الأردن على البطاريات وألواح الطاقة وبعض المواد الأولية التي تدخل في الصناعات المحلية.

وتوقع المصدر تحسناً في حركة الشحن مع الأردن خلال الفترة المقبلة على التوازي للتسهيلات التي تقدم على جانبي المعبر

في البلدين خاصة أن معبر نصيب يمثل بوابة مهمة وفي شحن الصادرات السورية باتجاه العديد من الدول وأهمها بعض دول الخليج وخاصة المواد والبضائع المعدة للتصدير والتي تزيد على حاجة الاستهلاك المحلي خاصة أن معظم المنتجات السورية مطلوبة لدى الكثير من الأسواق الخارجية سواء كانت منتجات زراعية أم صناعية لما تتمتع به من حرفية وجودة ومنافسة لجهة السعر.

وعلى التوازي لذلك تم التوجيه من رئاسة مجلس الوزراء لإدارة معبر نصيب بالإسراع في تأهيل وترميم مباني وساحات معبر نصيب ويتم حالياً العمل على دراسة هذه المباني وتقييم الأضرار وتقدير كلف الترميم والمدة الزمنية التي يتطلبها تأهيل المباني والمنشآت في معبر نصيب وذلك للإسراع في توفير كل الخدمات التي تحتاجها حركة تنقل الأفراد والبضائع بين البلدين خاصة أن هناك تعويلاً كبيراً على تحسن حركة التبادل التجاري مع الجانب الأردني خلال المرحلة المقبلة ولذلك لابد من تهيئة كل مستلزمات العمل في المعبر من تأهيل البنية التحتية (كهرباء ومياه وغيرهما) إضافة للخدمات والتجهيزات التقانية والفنية وأجهزة الحواسيب والربط الشبكي بما يسهم في سرعة وجودة الخدمات التي يمكن تقديمها في المعبر ومنها تهيئة وتجهيز صالات المسافرين والساحات الخاصة بالشحن والمرافق التابعة لها علماً أنه تم تنفيذ عدد من أعمال التأهيل والصيانة خلال الفترة الماضية منذ عودة معبر نصيب للعمل بعد توقفه خلال السنوات الماضية بهدف تحسين الخدمات المقدمة ضمن خطة عمل واسعة تم العمل على تنفيذها في معبر نصيب من قبل إدارة الجمارك بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة المرور للشاحنات والأفراد مع الجانب الأردني وخاصة حركة التبادل التجاري.

و بين أن إدارة المعبر تعمل على تقديم كل التسهيلات الممكنة لدعم حركة الصادرات المسموح بها على التوازي لتأمين كل شروط السلامة العامة والوقاية من فيروس كورونا حيث يتم تطبيق كل الإجراءات الاحترازية

ورصدت «الوطن» تقريراً صدر عن نقابة شركات التخليص ونقل البضائع في الأردن أن معدل حركة الشاحنات من الأردن إلى سورية ارتفع لأكثر من ٨٥ بالمئة العام الحالي مقارنة مع حجم العمل خلال السنوات السابقة وأن عدد الشاحنات التي تدخل من الأردن إلى سورية حالياً يتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ شاحنة يومياً، فيما كانت قبل ذلك لا تتجاوز ١٥ إلى ٢٠ شاحنة، وأن حجم البضائع التي تعبر الأردن إلى سورية من ميناء العقبة ودول الخليج سجل ارتفاعاً ملحوظاً، وأن أهم المواد التي تدخل إلى سورية هي شرائح صناعة الطاقة المتجددة والبطاريات والإطارات والمواد الأولية للصناعة، وبعض المواد الغذائية.

لا التزام بأسعار التموين... والخضر والفواكه ترتفع مجدداً

«اتحاد الفلاحين» لـ«الوطن»: بسبب تكاليف إنتاج المواسم الشتوية وأسعار مستلزمات الإنتاج

رامز محفوظ

رصدت «الوطن» خلال جولة على أسواق دمشق ارتفاعاً في أسعار معظم أنواع الخضر والفواكه حيث تراوح سعر كيلو البطاطا بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ ليرة وكيلو الكوسا بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ ليرة والزهرة بين ٨٠٠ و١١٠٠ ليرة والباذنجان بين ٨٠٠ و١٠٠٠ ليرة والبندورة بين ٦٠٠ و٩٠٠ ليرة والبصل الفريك بين ٦٥٠ و٨٠٠ ليرة والبرتقال أبو صرة بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ ليرة والكرمنتينا بين ٨٠٠ و١٣٠٠ ليرة والخيار البلاستيكي بين ٩٠٠ و١٢٠٠ ليرة.

ولوحظ خلال الجولة عدم التزام معظم باعة الخضر والفواكه بالنشرة السعرية الأخيرة التي صدرت يوم الأحد الماضي عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق.

وردّاً على استفسارات «الوطن» عن أسباب عدم انخفاض الأسعار وخصوصاً البطاطا التشرينية التي بدأ إنتاجها ونزولها للأسواق منذ أيام قليلة، بين رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد لـ«الوطن» أن إنتاج الغوطة التشرينية للبطاطا يعتبر في بدايته حالياً والكميات التي ترد إلى الأسواق حالياً تعتبر قليلة لذا لم ينخفض سعر البطاطا حالياً في الأسواق، متوقعاً أن تنخفض أسعار البطاطا قريباً في مع ازدياد الكميات التي سترد إلى الأسواق خلال الأيام القادمة.

وعن تأثير الأمطار على أسعار الخضر والفواكه التي شهدت ارتفاعاً خلال الأيام القليلة الماضية أوضح أن الأمطار التي هطلت تعتبر مفيدة وليس لها تأثير على الأسعار، أما في حال هطل أمطار غزيرة وحدوث سيول ستؤثر في ارتفاع أسعار الخضر والفواكه.

وبخصوص الارتفاع الملحوظ خلال الأيام القليلة الماضية بأسعار الخضر والفواكه لفت عماد إلى أن إنتاج البندورة الأرضية بات في نهايته وسيبدأ إنتاج البندورة المحمية وستكون تكاليف إنتاجها مرتفعة، موضحاً أن تكاليف إنتاج المواسم الشتوية مثل الزهرة والملفوف وغيرها بالأساس مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومحروقات وأجور نقل وكذلك أجور عمال ومن الطبيعي مع ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أن نرى سعر مادة معينة من الخضر أو الفواكه بـ١٠٠٠ ليرة، مبيناً أن المازوت يوزع على الفلاحين لكن الكميات غير كافية.

بدوره أكد عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد أن إنتاج العروة التشرينية للبطاطا نزل إلى الأسواق قبل هطل المطر بثلاثة أيام وانخفض سعرها حينها بالجملة إلى ١٣٠٠ ليرة لكن مع هطل الأمطار مؤخراً توقف قلعها من المزارعين وعاد سعرها للارتفاع، متوقعاً أن تعود أسعارها للانخفاض وتصل لحدود ١٠٠٠ ليرة بالجملة وبالمفرق لحدود ١٥٠٠ ليرة خلال ٣ أيام في حال تحسن المناخ واستقراره أما في حال هطل الأمطار فستبقى على أسعارها الحالية.

وبيّن أن إنتاج العروة التشرينية لا يغطي حاجة السوق بالكامل إنما يغطي ٧٥ بالمئة من الحاجة، مشيراً إلى أنه لم يعد هناك بطاطا مبردة في السوق.

وأرجع سبب ارتفاع أسعار الفواكه والخضر في الأسواق اليوم لارتفاع التكلفة من أجور النقل والمحروقات إذ إن المزارع يشتري ليتر المازوت من السوق السوداء اليوم بسعر ٤ آلاف ليرة، مشيراً إلى أن إنتاج الزراعات غير المحمية انتهى حالياً وبدأ إنتاج الزراعات المحمية وتكاليف إنتاجها مرتفعة، وبالنسبة لهذه الزراعات كلما انخفضت درجة الحرارة ازداد استهلاك المازوت وهذه الزيادة ستؤثر في أسعارها.

> العقاد: إنتاج البطاطا التشرينية بدأ ومن المتوقع أن تنخفض لحدود ١٥٠٠ ليرة

أميركا والهند تلجآن إلى الاحتياطي

أسعار النفط تعود إلى الارتفاع وتراجع في سعر الذهب

الوطن

ارتفعت أسعار النفط العالمية يوم الثلاثاء وسط تقارير متعددة تفيد بأن الولايات المتحدة ستقود جهوداً منسقة للإفراج عن النفط الخام من احتياطي النفط الاستراتيجي في محاولة للسيطرة على ارتفاع تكاليف الطاقة التي تجتاح العالم.

ووفقاً لوسائل إعلام أميركية، سيتم إجراء ما يسمى «المبادلة»، ما يعني قيام شركات النفط بأخذ ما يصل من ٣٥ مليوناً إلى ٤٥ مليون برميل من احتياطي النفط الاستراتيجي الأميركي، قبل إعادته بعد عدة أسابيع، بالتزامن مع عمليات مماثلة ستقوم فيها كل من اليابان وكوريا الجنوبية والهند والصين، وقد أشارت التقارير إلى أن هذا الجهد الجماعي، يمكن أن يجلب حوالى ١٠٠ مليون برميل إضافية إلى السوق.

وقال البيت الأبيض أمس: إنه سيفرج عن ٥٠ مليون برميل من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للمساعدة في تهدئة أسعار النفط، إلا أن السعر عاد وارتفع في تداولات الأمس.

وأضاف البيت الأبيض إن هذه الخطوة، إضافة إلى اقتراض وبيع من الاحتياطي، تجري بالتنسيق مع تحركات للسحب من الاحتياطي الاستراتيجي من جانب الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وبريطانيا.

وبالتوازي مع ذلك قال بيان حكومي أمس إن الهند ستفرج عن ٥ ملايين برميل من احتياطياتها الاستراتيجية بالتنسيق مع مشترين آخرين من بينهم الولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا الجنوبية، يقودها الرئيس الأميركي جو بايدن للإفراج المنسق عن المخزونات، لمواجهة التضخم المتزايد في الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وغيرها.

وذكرت الحكومة أن الإفراج عن ٥ ملايين برميل سيحدث بالتوازي وبالتشاور مع مستهلكي الطاقة العالميين الرئيسيين الآخرين بما في ذلك الولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا من دون تحديد الإطار الزمني للإفراج.

وأشارت الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، مخاوف بشأن ارتفاع أسعار النفط وتريد من «أوبك+» تسريع وتيرة زيادة الإنتاج.

وتابع بيان الحكومة: إن «الهند أبدت مراراً قلقها من قيام الدول المنتجة للنفط بتعديل المعروض من النفط بشكل مصطنع دون مستويات الطلب وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وعواقب سلبية مصاحبة لذلك».

بالمقابل كتبت وسائل إعلام أخرى أن منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها «أوبك +» قد يختارون الرد على مثل هذا السيناريو بفرض قيود على الإنتاج. كما يبدو أن مخاوف الإغلاق في ألمانيا أثرت في توقعات الطلب على النفط لأكبر اقتصاد في أوروبا. وسينتظر المشاركون في السوق أيضاً البيانات الأسبوعية عن مخزونات النفط الأميركية التي يجمعها معهد البترول الأميركي (API).

وكانت أسعار النفط ارتفعت بأكثر من ٥٠ بالمئة هذا العام، إلى أعلى مستوياتها منذ ٢٠١٤، حيث أدت إلى أزمة الطاقة في الصين وأوروبا.

وارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط تسليم كانون الثاني إلى ٧٨,٧١ دولاراً لكل منها، بينما بلغت عقود خام برنت لشهر كانون الثاني، المعيار العالمي، إلى ٨٢,٣٢ دولاراً للبرميل.

ذهب ومعادن نفيسة

تراجع سعر الذهب أمس بالتزامن مع المعادن الثمينة حيث مال المستثمرون إلى الاطمئنان لموجة من الاستقرار بعد تجديد الرئيس الأميركي جو بايدن ترشيحه لجيروم باول لمنصب رئيس الاحتياطي الفيدرالي، إضافة لتجاهل المستثمرين تصريحات وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين يوم الاثنين حول ضرورة «القلق» بشأن ارتفاع التضخم حيث وصل إلى «مستوى يقلق معظم الأميركيين».

وعلى صعيد التداولات، هبط سعر الذهب بنسبة ٠,٤٤ بالمئة ليتداول مقابل ١,٧٩٧,٩٥ دولاراً للأونصة. كما تراجعت الفضة بنسبة ١ بالمئة لتتداول عند مستويات ٢٤,٩٠ دولاراً. وفي الوقت نفسه تراجع البلاتين بنسبة ١,٤٠ بالمئة إلى ١,٠٧٠,٠٨ دولار للأونصة. كما صعد البلاديوم بنسبة ١,٥٠ بالمئة إلى ٢,٠٣١,٨٠ دولار للأوقية.

سياسات أردوغان تتسبب بانحدار الليرة التركية إلى مستوى قياسي غير متوقع

وكالات

تراجعت الليرة التركية إلى مستوى قياسي آخر أمس حيث بلغت ١٢,٤٩ لكل دولار، وهو مستوى لم يكن من الممكن توقعه سابقاً، وقد تجاوز بكثير ما كان يعد بالحاجز النفسي عند مستوى ١١ ليرة لكل دولار.

وقال تيم آش، كبير محللي الأسواق الناشئة في شركة Bluebay Asset Management، في مذكرة رداً على هذا الانهيار نشرتها وسائل إعلام أميركية: «ما تتعرض له أيضاً انعكاس للسياسة النقدية «المجنونة» التي تعمل تركيا في ظلها».

وتم تداول الليرة عند مستوى ١٢,١٦٨ للدولار ظهر أمس.

ويأتي الانهيار الجديد للليرة بعد أن دافع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن سياسة المصرف المركزي واستمراره في خفض أسعار الفائدة وسط ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير، واصفاً الخطوة بأنها جزء من «حرب الاستقلال الاقتصادية» رافضاً دعوات المستثمرين والمحللين لتغيير هذا المسار غير المنطقي.

ويقترب معدل التضخم في تركيا الآن من ٢٠ بالمئة، ما يعني ارتفاع أسعار السلع الأساسية للأتراك- الذين يبلغ تعدادهم ٨٥ مليون نسمة تقريباً- وتراجع قدرتهم الشرائية حيث فقدت الليرة قرابة ٤٠ بالمئة من قيمتها هذا العام و٢٠ بالمئة منذ بداية الأسبوع الماضي وحده، وفقاً لوكالة «رويترز».

يذكر أنه في هذا الوقت من عام ٢٠١٩، كان تداول الليرة عند مستوى ٥,٦ مقابل الدولار، في حين كان في عام ٢٠١٧ عند مستوى ٣,٥ لكل دولار.

وشهدت العملة التركية انحداراً هبوطياً منذ أوائل عام ٢٠١٨، وذلك بفضل سياسات أردوغان العدوانية وما سببته من توترات جيوسياسية مع الغرب، وعجز الميزان التجاري، وتقلص احتياطيات العملة، وتزايد الديون، ولكن الأهم من ذلك، رفض رفع أسعار الفائدة لتهدئة التضخم.

حيث كان أردوغان يصف أسعار الفائدة بأنها «العدو»، رافضاً كل النظريات والعلوم الاقتصادية، حيث كان مصمماً على أن رفع المعدلات يؤدي في الواقع إلى تفاقم التضخم، وليس العكس!

ويخشى المستثمرون في تركيا وخارجها ارتهان البنك المركزي التركي، الذي ينظر إلى سياساته النقدية على أنها تخضع لسيطرة مطلقة من أردوغان، وخاصة أنه أقال ثلاثة من رؤساء البنوك المركزية خلال عامين بسبب خلافات في السياسة النقدية.

وانتقد سميح تومين، نائب محافظ البنك المركزي السابق الذي أقاله أردوغان في أكتوبر، بشدة تحركات أردوغان، ونشر على «تويتر»، وفقاً لترجمة من اللغة التركية: «نحتاج إلى التخلي عن هذه التجربة غير العقلانية، التي ليس لها فرصة للنجاح، والعودة إلى سياسات الجودة التي ستحمي قيمة الليرة التركية وتحمي رفاهية الشعب التركي».

وبدأ التراجع الحاد لليرة التركية يوم الخميس الماضي عندما خفض البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة إلى ١٥ بالمئة.

وفقاً لوكالة التصنيف العالمية فيتش، فإن ٥٧ بالمئة من ديون الحكومة التركية مرتبطة أو مقومة بالعملة الأجنبية، ما يعني أن سداد هذا الدين يصبح أكثر إيلاماً مع استمرار انخفاض قيمة الليرة التركية.

وختم الخبير آش: «إننا نشهد تجربة اقتصادية معاكسة لما يحدث عندما لا يكون لدى البنك المركزي سياسة نقدية فعالة، لقد سلب أردوغان قدرة البنك المركزي التركي على رفع أسعار الفائدة».